العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

وجوه جديدة لضبط الإعلام الجزائري

العمل الصحافي معقد وتحت ضغط السلطة في الجزائر

إعلام فاقد ثقة المواطنين

تجري الرئاسة الجزائرية تغييرات بارزة على قيادة وكالة الأنباء الجزائرية وسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، بعد أشهر قليلة على تعيين مدير جديد للتلفزيون الجزائري، في وقت تجدّد فيه النقاش بشأن الخدمة العمومية للقنوات والصحف، التي تراجعت تغطيتها للحراك الشعبي بشكل كبير، ما أثار استياء وغضبا من الجمهور.

الجزائر - عين الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح، الصحافي فخرالدين بلدي مديرا عاما لوكالة الأنباء الجزائرية الحكومية، في وقت تشهد فيه وسائل الإعلام الجزائرية ارتباكا واضحا بسبب ضغوط السلطة من جهة والاستياء الجماهيري الواسع من أدائها المتواضع في تغطية الحراك الشعبي.

وكان بلدي يتولى منصب مدير الإعلام بالوكالة. وعيّن محل عبدالحميد كاشة الذي أقيل بعد أن أدار الوكالة ثماني سنوات، بحسب المصدر دون المزيد من التفاصيل.

كما عين الرئيس الجزائري، عبادلي خيرالدين مديرا عاما لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية. وتمت إقالة أربعة من أعضاء هذه الهيئة وعين ثلاثة آخرون فيها. وسبق أن عين بن صالح في مارس 2019 سليم رباحي مديرا جديدا للتلفزيون الجزائري.

وتشهد الجزائر منذ فبراير 2019 حركة احتجاج دفعت الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إلى الاستقالة بعد أن رأس البلاد 20 عاما. لكن الاحتجاجات بقيت مستمرة لإقصاء وجوه النظام القديم من السلطة والمشهد السياسي الجزائري.

وأتاحت هذه الحركة للصحافيين الجزائريين خصوصا في وسائل الإعلام العامة، تضييق هامش المراقبة، لكن العمل الصحافي يبقى معقدا وتحت الضغط، حيث تراجعت تغطية وسائل الإعلام سواء العامة أو الخاصة المملوكة لرجال أعمال مقربين من السلطة، للحراك الشعبي، بعد عدة أسابيع على انطلاقه، حيث تجدّد النقاش بشأن الخدمة العمومية للقنوات والصحف، بينما اكتفى التلفزيون العمومي بإشارة سريعة للمظاهرات، ما أثار استياء وغضبا من الجمهور.

ورفع العديد من المتظاهرين خلال المظاهرات الأخيرة شعارات غاضبة تستنكر "تراجع وسائل إعلام محلية عن تغطية مظاهرات الحراك الشعبي".

وقال متابعون أن تجاهل وسائل الإعلام للحراك يعود إلى التمويل الذي تتلقاه من الحكومة، بواسطة المؤسسة العمومية للإشهار.

وذهب ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي إلى تحميل وسائل الإعلام مسؤولية تأخر الانتقال الديمقراطي في الجزائر، بسبب "التعتيم غير المبرر الذي تمارسه على الحراك".

كما أدان الدبلوماسي ووزير الاتصال الأسبق عبدالعزيز رحابي "الضغوط" على وسائل الإعلام وعرقلة بعض المواقع الإخبارية.

كريم يونس

من غير المعقول ومهما كانت الظروف أن تُحرم الصحافة من عملها

وكتب رحابي على صفحته في فيسبوك "تعيش بعض وسائل الإعلام ضغوطات غير مقبولة مثل الضغط عن طريق الإشهار العمومي أو عرقلة بعض المواقع الإخبارية دون مبرر معلن وصريح وتمارس خارج إطار العدالة أو سلطة الضبط الوحيدة الكفيلة بإدارة هذه القضايا. هذه التصرفات تمس بحقنا في الإعلام، وحرية التعبير حق إنساني ومن المطالب الأساسية للجزائريين والجزائريات".

وأضاف رحابي "المنظومة الإعلامية الوطنية لا ترقى إلى المستوى المتعامل به دوليا وهي في أمس الحاجة إلى أحسن ظروف الممارسة الإعلامية للقيام بمهامها مرافقة الجهد الوطني للخروج من الأزمة".

كما يتعرض الصحافيون والمراسلون الذين يغطون الحراك للتضييق والشتم والملاحقة، وقد صلت في بعض الأحيان إلى حد الاعتداء الجسدي واللفظي. وهو ما حدث مؤخرا مع طرد طاقم التلفزيون الرسمي، وقبلها الاعتداء على صحافيين أمام البريد المركزي في العاصمة، أثناء تغطية الحراك.

من جهته عبر كريم يونس منسق لجنة الحوار والوساطة، عن تضامنه مع وسائل الإعلام التي تعرضت للحجب مثل موقع كل شيء عن الجزائر "تي. أس.أي" (TSA)، الذي حجب قبل نحو شهرين، ما تعذر على قرائه في الجزائر متابعته.

وقال كريم يونس في تصريحات لوسائل إعلام محلية: إنه "من غير المعقول، ومهما كانت الظروف، أن تُحرم الصحافة من القيام بعملها".

وأضاف "إذا كانت هناك مشاكل مالية أو أخرى تُدرس ويتم حلها لكن أن يتم غلق TSA ووسائل الإعلام الإلكترونية فهذا أمر مرفوض".

وكان الرئيس الجزائري قد وعد بانفتاح إعلامي نحو الحراك، خلال استقباله لأعضاء لجنة الوساطة والحوار الأسبوع الماضي، لكن هذه اللجنة ما زالت تواجه العراقيل ولم يتم حسم دورها حتى الآن.

مكاتب محاماة ألمانية تعرقل التغطية الصحافية

برلين - يحاول محامون ألمان متخصصون في القضايا الإعلامية منع الصحافيين وأسر تحرير الصحف من التغطية الصحافية غير المرغوب فيها التي تتطرق إلى موكليهم، وفق ما أكدت دراسة حديثة.

وتلقي الدراسة التي أجراها باحثون في قانون الإعلام، بجامعة دورتموند، الضوء على إحدى المشاكل الهيكلية في ألمانيا، "ألا وهي التراجع البطيء لقانون الصحافة لصالح حقوق المشاهير والشركات، وعلى حساب حرية الصحافة" بحسب ما أوضحت سارة لينكولن، الحقوقية في جمعية حقوق الحرية التي أجريت الدراسة بتكليف منها.

وحسب الدراسة التي أعلنت نتيجتها الخميس في برلين فإن بعض مكاتب المحاماة تحاول أحيانا، ومن خلال ما يعرف بخطابات التوعية الصحافية أو الخطابات التحذيرية، منع وسائل إعلام من التطرق للمعلومات التي نشرتها وسائل إعلامية أخرى بشأن موكليهم.

وقال فرانك أوبرال، رئيس اتحاد الصحافيين الألمان، إن هناك محاولات لدرء التقارير غير المرغوب فيها قبل حدوثها بالفعل، "وهذه خطابات ذات لهجة قاسية جدا، يطالب أصحابها بعدم التغطية إطلاقا".

وحذر أوبرال من أن هذه الخطابات ترهب، وبشكل خاص، الصحافيين الذين يعملون بشكل حر والذين لا يحظون بدعم أقسام قانون.

وتبين لأصحاب الدراسة أن وسائل الإعلام لا تستجيب، غالبا، لمحاولات الترهيب هذه، وأنه وعلى الرغم من مخاوف وسائل الإعلام من الدخول في نزاعات قانونية مكلفة، إلا أن بعض الصحافيين يرون في هذه المحاولات حافزا إضافيا لهم على تكثيف الاستقصاء ضد الجهة التي تحاول إثناءهم عن التغطية الإعلامية.

كما أصبح الصحافيون الألمان عرضة لاعتداءات اليمين المتطرف، خصوصا بعد مقتل سياسي معروف بدفاعه عن اللاجئين في يونيو الماضي

«ديلي ستار» تصدر دون أخبار لإيقاظ اللبنانيين من غفوتهم السياسية

بيروت - فاجأت صحيفة "ديلي ستار" اللبنانية جمهورها بالامتناع عن نشر المقالات والأخبار في طبعتها الورقية الخميس، احتجاجا على "تردي" الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.

وقال رئيس تحرير موقع الصحيفة الإلكتروني جوزيف حبوش "أردنا أن نوصل رسالة إلى السياسيين والمسؤولين مفادها أن الوضع وصل إلى مستوى خطير".

واكتفت الصحيفة الناطقة باللغة الإنكليزية وهي ثاني أعرق صحف لبنان الحالية، بكتابة كلمة "لبنان" على صفحتها الرئيسية، بحجم كبير على خلفية سوداء.

وكررت "ديلي ستار" في الصفحات الداخلية الكلمة ذاتها مع إضافة عبارات تعبّر عن الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بلبنان.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن الصحيفة كتبت على الصفحة الثانية "الأزمة الحكومية"، ودونت على الصفحتين الثالثة والرابعة "الخطاب الطائفي يزداد يوما بعد يوم" و"النفايات ما زالت تتكدس في الشوارع" على التوالي.

وأضافت الصحيفة على صفحتها الخامسة "التلوث بلغ مستويات خطيرة"، وعلى السادسة "نسبة البطالة بلغت 25 بالمئة"، وفي السابعة "السلاح غير الشرعي يغزو البلاد"، والثامنة "أكثر من 1.5 مليون نازح في البلاد"، والتاسعة "الدين العام يقترب من الـ100 مليار دولار"، والعاشرة "الإفلاس يهدد المؤسسات" والحادية عشرة "العملة الوطنية بخطر".

فيما نشرت على صفحتها الأخيرة صورة لشجرة أرز مع عبارة "استيقظوا قبل فوات الأوان".

وقال نديم لادقي رئيس تحرير الصحيفة "نريد فقط أن ندق جرس الإنذار بشأن التحديات التي تواجه البلاد والتي تحتاج إلى معالجة... نحن ندعو السياسيين والجميع إلى الوقوف معا لأنه ما زال هناك وقت لإنقاذ البلاد".

وتفاقمت الأزمات السياسية في لبنان بسبب العديد من الحوادث وتصريحات السياسيين المثيرة للجدل والانقسام بين أطياف المجتمع اللبناني، ففي نهاية يونيو الماضي، قتل اثنان من مرافقي وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب، في اشتباك على خلفية احتكاك حزبي، في منطقة "عالية".

وعلى موقعها الإلكتروني بيّنت الدوافع خلف خطوتها هذه، إذ نشرت خبرا قالت فيه إنها اتخذتها كـ"موقف من تدهور الأوضاع في لبنان، ولدعوة المسؤولين للاستيقاظ قبل فوات الأوان".

وأضافت الصحيفة أنها طبعت هذه النسخة الخاصة التي تسلط الضوء في كل صفحة على قضية أساسية تجر البلاد نحو الهاوية.

ورغم تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، اعتبرت الصحيفة أنه "لا يزال هناك وقت لإنقاذ البلاد، وهذا يتطلب جهد جماعي من كل الأطراف وتضحية من أجل لبنان".

يذكر أن "ديلي ستار" تأسست عام 1952 على يد الصحافي والناشر اللبناني الراحل كامل مروة، وهي ليست أول صحيفة لبنانية تتخذ هذه الخطوة.

فقد صدرت صحيفة "النهار" الأعرق في لبنان في عدد الخميس 11 أكتوبر الماضي، بثماني صفحات بيضاء، وقالت حينها إن خطوتها جاءت احتجاجا على تردي الوضع السياسي في ظل تعثر تشكيل الحكومة آنذاك.

كما يشهد قطاع الصحافة في لبنان أزمة متمادية ترتبط بشكل أساسي بتوقف التمويل السياسي وسائل الإعلام، عدا عن ازدهار الصحافة الرقمية وتراجع عائدات الإعلانات.

ولا توجد في لبنان وسائل إعلام مستقلة بشكل كامل، بل هي غالبا موالية لطرف سياسي معين.

دعوة للاستيقاظ

موقع تركي معارض للحكومة يتخطى الحجب بقرار قضائي

إسطنبول - قالت محامية موقع "بيانيت" الإخباري التركي الشهير الخميس إن الموقع اكتشف أنه تمت إضافته عن طريق الخطأ في حكم قضائي صدر في يوليو الماضي بحجب أكثر من 100 موقع معارض على الإنترنت في تركيا.

وذكر بيانيت الثلاثاء أنه كان بين 136 موقعا معارضا وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي حجبتها محكمة في أنقرة في 16 يوليو الماضي بناء على طلب من الحكومة التركية.

ولم يكن قد تم نشر حكم المحكمة قبل صدور تقرير بيانيت، ولم يتضح متى سيصبح ساري المفعول. وجاء قرار المحكمة بعد التماس من القيادة العامة لقوات الدرك التركية. واستشهدت المحكمة بما وصفته بأنه انتهاكات لقانون ينظم الإنترنت، دون توضيح المحتوى الذي يعتبر غير قانوني بشكل محدد.

وقالت محامية بيانيت، ميريك أيوب أوغلو، إنها علمت من وثائق المحكمة أن قوات الدرك سحبت التماسها ضد بيانيت في 17 يوليو الماضي، أي بعد يوم واحد من صدور حكم المحكمة الأول.

وألغت المحكمة أمرها بحجب بيانيت في اليوم نفسه، لكنها أبقت على الحجب بالنسبة للمواقع الـ135 الباقية.

وارتفع عدد المواقع التي حجبت ارتفاعا كبيرا، حيث ازدادت القيود في المناخ العام التركي. وتُشير إحصاءات جمعية حرية التعبير التركية إلى نحو 250 ألف موقع جرى حجبها في عام 2018.

ومن شأن تشريع جديد وضع قيود مشابهة على مواقع البث عبر الإنترنت، حيث يُلزم تلك المواقع بالحصول على رخصة من الهيئة المعنية بالرقابة في تركيا، المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، والذي يطالب أيضا بإغلاق المواقع التي لم تحصل على التصريح اللازم للبث.

وسيكون لهذا التضييق أثر على الصحافة التركية، التي تواجه بالفعل قيودا شديدة على المطبوعات والبث التلفزيوني. واعتادت المؤسسات الإعلامية الناقدة التعرض لأنواع من الضغوط، تتجلى بوضوح في التحقيق مع صحافيين من موقعي أخبار مستقلين هذا الأسبوع بشأن أخبار ومواد نشراها على مواقع التواصل الاجتماعي قبل أربع أو خمس سنوات.

ووجد الصحفيون الأتراك بيئة حُرة نسبيا في منصة الأخبار التلفزيونية (ميديا سكوب) وغيرها من النوافذ الإعلامية الموجودة على الإنترنت فقط. وتتعاون جهات بث دولية، من بينها هيئة الإذاعة البريطانية، ودويتشه فيله، بالفعل في مشروع للبث المشترك عبر يوتيوب.